

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٥٣

الخميس، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الساعة ١٠/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد غاسانا (رواندا)
الأعضاء:	أذربيجان السيد مهديف
	الأرجنتين السيدة بير سيفال
	أستراليا السيد بليس
	الاتحاد الروسي السيد بانكين
	باكستان السيد منير
	توغو السيد مينون
	جمهورية كوريا السيد كيم سوک
	الصين السيد وانغ من
	غواتيمالا السيد روسينثال
	فرنسا السيد براينس
	لكسمبرغ السيدة لوکاس
	المغرب السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد ميك
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديکارلو

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2013/228)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، باكستان، توغو، جمهورية كوريا، رواتدا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، لكسمبرغ، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٠١ (٢٠١٣).

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أراك، سيدي الرئيس، تترأس هذه الجلسة مرة أخرى.

يحيط وفد بلدي علما باعتماد القرار ٢١٠١ (٢٠١٣) الذي يجدد مجلس الأمن بموجبه تدابير الجزاءات المتعلقة بكوت ديفوار لمدة سنة واحدة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤. ويمدد القرار أيضا ولاية فريق الخبراء المكلف باستعراض تنفيذ نظام الجزاءات المفروض على كوت ديفوار حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

وأود أن أشير إلى أن القرار يأتي في وقت يتسم بالتقدم الكبير الذي حققته حكومة كوت ديفوار على جميع المستويات، وخصوصا فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار، وتحسين الحالة الأمنية، والحوار السياسي، والمصالحة الوطنية والانتعاش الاقتصادي. وتلك الحالة التي لا يمكن إنكارها، قد أكدتها بعثة التقييم التقني التي زارت كوت ديفوار. وقد ذكرت لحسن الحظ، في القرار الذي اتخذ للتو.

وكما يؤكد القرار (٢٠١٣) ٢١٠١، فإن وفد بلدي يوافق على أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة تقتضي مواصلة الجهود الجارية. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على استعداد حكومة كوت ديفوار للتعاون الكامل مع الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الخبراء التابع للجنة

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2013/228)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وينعقد مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2013/244، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/228، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره. رفعت الجلسة الساعة ١٠|٤٠.

الجزءات، لتنفيذ التدابير الواردة في هذا القرار، علاوة على القرارات السابقة ذات الصلة. وفي الختام، يأمل وفد بلدي - على النحو المذكور في القرار - أن إسهام هذه التدابير في تعزيز الاستقرار في كوت ديفوار سيمكننا من توشي إجراء تعديلات إضافية على نظام الجزاءات المفروض على كوت ديفوار، أو رفعه عنها جزئياً أو كلياً في المستقبل القريب.